



۱. «لو اجاز المريض بنى نفوذها على...» (۷۵/). نمره)

الف: نفوذ منجزات المريض ب: القول بالكشف ج: القول بالنقل د: الف و ب

۲. «لو باع عن المالك معتقدا لكونه غير جائز التصرف فانكشف كونه مالكا...»

الف: لا ينبغي الاشكال فى صحة العقد ب: و الاقوى عدم الحاجة الى اجازة مستأنفة
ج: الاقوى وقوفه على الاجازة د: الف و ج

۳. «لو باع الفضولى مال غيره مع مال نفسه فعلى القول ببطلان الفضولى فالظاهر ان حكمه ... و على القول بصحة الفضولى فلاينبغى الريب فى ... مع الرد»

الف: البطلان / البطلان ب: الصحة / الصحة ج: البطلان / الصحة د: الصحة / البطلان

۴. «هل يشترط فى تصرف الاب و الجد المصلحة او يكفى عدم المفسدة او لايعتبر شئ؟ الاقوى...»

الف: كفاية عدم المفسدة ب: اعتبار المصلحة ج: عدم اعتبار شئ د: اعتبار المصلحة و عدم المفسدة معا

۱. «المسألة الثانية: أن يتجدد الملك بعد العقد فيجوز المالك الجديد سواء كان هو البائع أو غيره و الاقوى الصحة و اورد عليه بأن الاجازة حيث صحت كاشفة على الاصح مطلقا و يلزم حينئذ خروج المال عن ملك البائع قبل دخوله فيه»

ايراد را توضيح دهيد و پاسخ آن را بنويسيد. (۲نمره)

۲. «هل يشترط فى المجاز كونه معلوما للمجيز بالتفصيل من تعيين و تعيين أم يكفى العلم الاجمالى بوقوع عقد قابل للاجازة و جهان من كون الاجازة كالاذن السابق فيجوز تعلقه بغير المعين و من أن الاجازة بحسب الحقيقة أحد ركنى العقد فيشبهه القبول مع عدم تعيين الايجاب عند القابل»

الف: جاهای نقطه چین را پر کنید. (من تعیین و تعیین). (۱نمره)

ب: دو وجه عبارت را توضیح دهید. (۵/۱نمره)

۳. «بقى الكلام فى التصرفات الغير المنافية لملك المشتري من حين العقد كتعريض المبيع للبيع و البيع الفاسد فيما يقع حال عدم التفات المالك إلى وقوع العقد من الفضولى على ماله فالظاهر عدم تحقق الفسخ به لعدم دلالتة على إنشاء الرد»

حكم و دليل آن را در حالت عدم التفات و در حالت التفات بنويسيد. (۵/۲نمره)

۴. «ان المشتري اذا اغترم للمالك غير الثمن فى مقابل النفع الواصل إليه من المنافع و النماء ففى الرجوع بها خلاف أقواها الرجوع لقاعدة الغرور المتفق عليها ظاهرا فى من قدم مال الغير إلى غيره الجاهل فأكله و يؤيده قاعدة نفي الضرر فإن تغريم من أقدم على إتلاف شيء من دون عوض مغرورا من آخر بأن له ذلك مجاناً من دون الحكم برجوعه إلى من غرّه فى ذلك ضرر عظيم»
قاعده غرور و نفي ضرر را برای رجوع در مسئله توضیح دهید. (۵/۲نمره)

۵. «ثم إنه لو كان البائع وكيلا فى بيع النصف أو وليا عن مالكه فهل هو كالأجنبي وجهان مبنيان على ان المعارض لظهور النصف فى المشاع هو انصراف لفظ البيع إلى مال البائع فى مقام التصرف أو ظهور التمليك فى الاصلالة الاقوى هو الاول لأن ظهور التمليك فى الاصلالة من باب الاطلاق و ظهور النصف فى المشاع و إن كان كذلك أيضا إلا أن ظهور المقيد وارد على ظهور المطلق»
دو وجه مسأله را توضیح دهید و اقوى نزد مصنف را همراه دلیل بیان کنید. (۵/۲نمره)

۶. «واما وجوب الرجوع الى الفقيه (فيما كان متوقفا على اذن الامام) فيدل عليه التوقيع المروى فى كمال الدين و فيها «و أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم و أنا حجة الله» ... ثم إن النسبة بين مثل هذا التوقيع و بين العمومات الظاهرة فى إذن الشارع فى كل معروف لكل أحد مثل قوله (ع) «كل معروف صدقة» و إن كانت عموما من وجه إلا أن الظاهر حكومة هذا التوقيع عليها و كونها بمنزلة المفسر الدال على وجوب الرجوع إلى الامام (ع) أو نائبه فى الامور العامة التى يفهم عرفا دخولها تحت الحوادث الواقعة»
الف: دلالت توقيع را بیان کنید. (۱نمره)

ب: چگونگی نسبت عموم من وجه را توضیح دهید و حکومت توقيع را بیان کنید. (۵/۱نمره)

۷. «ان استند ما فى ولاية الفقيه الى مثل التوقيع المتقدم جاز مزاحمة فقيه آخر قبل وقوع التصرف اللازم لان المخاطب بوجوب ارجاع الامور الى الحكام هم العوام و اما لو استندنا فى ذلك الى عمومات النيابة و ان فعل الفقيه كفعل الامام و نظره كنظره فالظاهر عدم جواز مزاحمة الفقيه الذى دخل فى امر و وضع يده عليه و بنى فيه بحسب نظره على تصرف»
توضیح دهید چرا بنابر توقيع مزاحمت جایز است و بنابر ادله نیابت مزاحمت جایز نیست؟ (۵/۲نمره)

موفق باشید.